

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١

بالموافقة على الخطابات المتبادلة والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٦
بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية
بشأن تعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاق التعاون المالى لعام ١٩٩٩

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٣٠ :

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء :

قرر

المرسوم بقانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

ووفق على الخطابات المتبادلة والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٦
بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن تعديل الفقرة الثانية
من المادة الأولى من اتفاق التعاون المالى لعام ١٩٩٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

(المادة الثانية)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به
اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣١ هـ

(الموافق ١٩ ابريل سنة ٢٠١١ م) .

بمسير : حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

٦ ديسمبر ٢٠١٠

وزارة التعاون الدولى

السيد السفير / مايكل بوك

سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية فى القاهرة

تحية طيبة وبعد ،،

أتشرف بالإفادة بأننى قد تسلمت خطابكم المؤرخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٠ نصه كما يلى :

يشرفنى أن أفتتح على معاليكم باسم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وإيماء إلى اتفاق التعاون المالى لعام ١٩٩٩ المؤرخ فى ٢ فبراير ٢٠٠٠ عقد الاتفاق التالى بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن تعديل المادة الأولى فقرة ٢ من الاتفاق المذكور لينص على التالى بينما تبقى باقى المواد دون تغيير :

« إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية على استعداد لتقديم ضمانات بحد أقصى ٨٥.٠٠٠.٠٠٠ مارك ألماني (خمسة وثمانون مليون مارك ألماني) (بما يعادل ٤٣.٤٥٩.٨٠٩.٩٠ يورو) بدلاً من ٧٦.٥٠٠.٠٠٠ مارك ألماني (ستة وسبعون مليوناً وخمسة ألف مارك ألماني) (بما يعادل ٣٩.١١٣.٨٢٨.٩٠ يورو) لقرض تجارى فى إطار التعاون المالى . ويمثل ذلك زيادة قدرها ٤.٣٤٥.٩٨١ يورو (أربعة ملايين وثلاثمائة وخمسة وأربعون ألفاً وتسعمائة وواحد وثمانون يورو) وذلك لتمكين بنك التعمير الألمانى (KfW) فى فرانكفورت / ماين من تقديم قروض تعاون مالى مركبة لمشروع «إعادة تأهيل مولدات السد العالى بأسوان» .

إذ أعربت حكومة جمهورية مصر العربية عن موافقتها على هذا التعديل ، شكلت هذه المذكرة ومذكرة رد معاليكم التى تفصح عن موافقة حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقاً بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإفادة حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأنها قد استوفت الإجراءات الدستورية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ ، ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام هذه الإفادة .

حررت هذه المذكرة باللغات الألمانية والعربية والإنجليزية ، وتكون لجميع النصوص الثلاثة نفس الحجية ، وفى حالة الاختلاف فى تفسير النصين الألمانى والعربى يعتد بالنص الإنجليزى .

أود أن أؤكد أن النصوص المشار إليها أعلاه مقبولة لدى حكومة جمهورية مصر العربية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

فايزة أبو النجا

(إمضاء)

وزيرة التعاون الدولى

القاهرة فى ١٤ نوفمبر ٢٠١٠

سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية

بالقاهرة

معالي السيدة/ فايزة أبو النجا

وزيرة التعاون الدولى

حكومة جمهورية مصر العربية

القاهرة

حضرة معالى الوزيرة ،

يشرفنى أن أقترح على معاليكم باسم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وإيماء إلى اتفاق التعاون المالى لعام ١٩٩٩ المؤرخ فى ٢ فبراير ٢٠٠٠ عقد الاتفاق التالى بين حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن تعديل المادة الأولى فقرة ٢ من الاتفاق المذكور لينص على التالى بينما تبقى باقى المواد دون تغيير :

«إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية على استعداد لتقديم ضمانات بحد أقصى ٨٥,٠٠٠,٠٠٠ مارك ألماني (خمسة وثمانون مليون مارك ألماني) بما يعادل ٤٣,٤٥٩,٨٠٩,٩٠ يورو) بدلاً من ٧٦,٥٠٠,٠٠٠ مارك ألماني (ستة وسبعون مليوناً وخمسمائة ألف مارك ألماني) بما يعادل (٣٩,١١٣,٨٢٨,٩٠ يورو) لقرض تجارى فى إطار التعاون المالى . ويمثل ذلك زيادة قدرها ٤,٣٤٥,٩٨١ يورو (أربعة ملايين وثلاثمائة وخمسة وأربعون ألفاً وتسعمائة وواحد وثمانون يورو) وذلك لتمكين بنك التعمير الألمانى (KfW) فى فرانكفورت / ماين من تقديم قروض تعاون مالى مركبة لمشروع «إعادة تأهيل مولدات السد العالى بأسوان» .

إذ أعربت حكومة جمهورية مصر العربية عن موافقتها على هذا التعديل ، شكلت هذه المذكرة ومذكرة رد معاليكم التى تفصح عن موافقة حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقاً بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإفادة حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأنها قد استوفت الإجراءات الدستورية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ ، ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام هذه الإفادة .

حررت هذه المذكرة باللغات الألمانية والعربية والإنجليزية ، وتكون لجميع النصوص الثلاثة نفس الحجية . وفى حالة الاختلاف فى تفسير النصين الألمانى والعربى يُعتد بالنص الإنجليزى» .

وتفضلوا معالى الوزيرة بقبول أسى عبارات التقدير والاحترام

سفير

جمهورية ألمانيا الاتحادية

القاهرة

رقم الملف : WZ 444.10

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (٣٩) الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠١١/٤/١٩ ، بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن تعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاق التعاون المالى لعام ١٩٩٩ ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٦ :
وعلى تصديق السيد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠١١/٤/١٩ :

قرر :

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن تعديل الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاق التعاون المالى لعام ١٩٩٩ ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٦
ويُعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠١١/٥/٥
صدر بتاريخ ٢٠١١/٧/٣١

وزير الخارجية

محمد كامل عمرو